

موسوعة اطاني رقم ٨٧/٨٤
باصدار قانون الضمان الاجتماعي

رسمنا بما هو آت

مادة ١ : يعمل في شأن الضمان الاجتماعي بأحكام القانون المرافق ..

مادة ٢ : يلغى المرسوم السلطاني رقم ٧٧/٦١ وكل نص يخالف هذا القانون أو يتعارض مع أحكامه.

مادة ٣ : على جميع الوزارات اتخاذ ما يلزم لتنفيذ هذا القانون في حدود اختصاصاتها .

مادة ٤ : ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره.

صدر في : ٩ صفر ١٤٠٥
الموافق : ٣ نوفمبر ١٩٨٤ م

قابوس بن سعيد
سلطان عمان

نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية رقم (٣٠٠) الصادر في ١٥/١١/١٩٨٤.

قانون الضمان الاجتماعي
الباب الأول
(تعريفات)

مادة ١ : تحقيقاً لأغراض هذا القانون تكون الكلمات الآتية المعاني والتفسيرات الواردة قرینها :

- (أ) **وزارة** : وزارة الشئون الاجتماعية والعمل .
- (ب) **وزير** : وزير الشئون الاجتماعية والعمل .
- (ج) **المكتب المختص** : الادارة أو الوحدة الاجتماعية التي يقيم في دائريتها صاحب المصلحة .
- (د) **الأسرة** : مجموعة من :

زوج وزوجة أو أكثر وأولادهم الى سن ١٨ سنة للذكور وللبنات الى أن يتزوجن أو يلتحقن بعمل - (ويعتبر في حكم الأولاد من تجاوز هذه السن ومازال منتظمًا بمدارس أو معاهد نظامية إلى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها شريطة لا يرسب الطالب أكثر من سنتين متتاليتين في السنة الدراسية الواحدة) - أو بعض أفراد هذه الأسرة اذا كانوا في معيشة واحدة .

(ه) **الأيتام** : الأولاد ذكوراً وإناثاً (الذين لم تتجاوز أعمارهم ١٨ سنة والذين توفي عنهم أبوهم أو مجهولوا الأب أو الوالدين) .
(ويعتبر يتيمًا من تجاوز عمره أو عمرها ١٨ عاماً ومازال منتظمًا بمدارس أو معاهد نظامية إلى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها شريطة لا يرسب الطالب أو الطالبة أكثر من سنتين متتاليتين في السنة الدراسية الواحدة) .

(و) **الارملة** : كل امرأة لم تبلغ الستين من عمرها وتوفي عنها زوجها وبقيت دون زواج وليس لها معيل ملزم قادر على نفقتها وليس لها مورد كاف للرزق .

(ز) **المطلقة** : كل امرأة لم تبلغ الستين من عمرها طلقها زوجها ولم تتزوج بعد (وليس لها مورد كاف للرزق وليس لها معيل قادر على نفقتها) .

(ح) **المهجورة** : كل امرأة يهجرها زوجها المكان يتذرع الاتصال به فيه سنة على الأقل ولا يوجد له موطن أو إقامة ويكون ثبات المهاجر بوثيقة شرعية .

(ط) البنت غير

المتزوجة : هي البنت التي تجاوزت ١٨ سنة ولم تبلغ الستين من عمرها ولم يسبق لها الزواج وليس لها معيل ملزم قادر على نفقتها وليس لها مورد كاف للرزق .

(ى) **الشيخوخة** : كل ذكر أو أنثى بلغ الستين من عمره وليس له معيش ملزم قادر على نفقته وليس له مورد كاف للرزق .

(ك) **أسرة المسجين** : الأسرة التي أدخل عائلها السجن ولدۀ تجاوز ٦ شهور وليس لها مورد كاف للرزق ولا يتوفّر لها عائل ملزم قادر على اعالتها ولا يوجد ما يمكّن من رعايتها .

(ل) **العجزون عن العمل** : كل مواطن ذكر كان أو أنثى تجاوز عمره ١٨ سنة ولم يبلغ من العمر ٦٠ سنة ويثبت من الفحص الطبي أنه غير قادر على القيام بأي عمل وأن قدرته على العمل المناسب بسبب مرض أو إعاقة معينة ، ويجوز الاستعاضة عن الفحص الطبي باقرار من رئيس المكتبختص إذا كان العجز ظاهرا ، ويراعى في جميع الحالات إثبات درجة نقص القدرة على العمل كلما أمكن ذلك

(م) **التأهيل المهني** : هو برنامج الرعاية الشاملة (اجتماعياً وطبياً ونفسياً ومهنياً) لتمكين المعوق من استعادة قدرته على مباشرة عمله الأصلي أو أداء أي عمل آخر مناسب لحالته والاستقرار فيه .

(ن) **دور الرعاية الاجتماعية** : هي الدور التي تنشئها الوزارة أو تنشأ تحت اشرافها لابواء الفئات الخاصة التي تدخل في نطاق اختصاصها والتي تستدعي ظروفهم ايواهم بهذه الدور بصفة دائمة أو مؤقتة وتقدم لهم فيها الخدمات التي تتطلبها طبيعة كل فئة .

(ص) **الأسر البديلة** : هي الأسر التي تقبل ابوااء الأيتام ومن في حكمهم ، أو من تتطلب حمايتهم ابوااءهم في غير أسرهم وتتوفر في هذه الأسر الشروط التي تضعها الوزارة لذلك .

الباب الثاني (المعاشات والمساعدات)

مادة ٢ : للأشخاص الآتي بيانهم وحسب تعريفهم بالمادة الأولى الحق في الحصول على معاش شهري وفق أحكام هذا القانون وبالفئات الواردة باللحق المرافق . وللوزير بقرار منه تعديل تلك الفئات حسب مقتضيات الحال بالتنسيق مع الجهات المالية .

- | | |
|-----------------------|--------------------------|
| (أ) الأيتام | (ب) الأرامل |
| (ج) المطلقات | (د) البنات غير المتزوجات |
| (ه) العاجزون عن العمل | (و) من بلغ سن الشيخوخة |
| (ز) المسجلون في ورات | (ح) أسر المسجلين |

ويقتصر الانتفاع بهذا القانون على المواطنين العمانيين وأسرهم ، ويراعى في جميع الأحوال عدم وجود مصدر كاف للمعيشة . أو المعيل الملزم القادر على النفقة .

مادة ٣ : لا يجوز الجمع بين المعاشات المستحقة طبقاً لهذا القانون والمعاشات المستحقة طبقاً لأي قوانين أخرى أو التأمينات بكلفة أنواعها إلا إذا كانت تلك المعاشات أقل من المعاشات المستحقة طبقاً لهذا القانون - وفي هذه الحالة - يعمل بأحكام المادة (٥) مع عدم الأخلاص بمضمون المادة (٧) والفقرة (د) من المادة (١٩) .

مادة ٤ : إذا توفى الزوج عن أكثر من أرملة استحقت كل منهن معاش الأرملة .

مادة ٥ : يستحق طالب المعاش معاشاً كاملاً (طبقاً للجدول المرافق لهذا القانون) إذا لم يكن له دخل ، فإن كان له دخل خفض المعاش بمقدار هذا الدخل مع مراعاة ما يلي :

- لا يخصم من المعاش الدخول الآتية :

(١) الدخل الناتج عن الحرفة اليدوية والصناعات المنزلية الغير مستديمة .

(٢) المساعدات غير المنتظمة التي يقدمها غير الأقارب .

(٣) ما يصرف لأصحاب المعاش وأسرهم من مساعدات عينية أو نقدية من المؤسسات العلاجية أو الاجتماعية على سبيل العلاج .

(٤) المساعدات أو المكافآت التي تصرف لبعض الدارسين من أفراد الأسر المستحقة للمعاش من بعض المدارس أو المعاهد ، ويكتفي باسقاط حقوق أولئك الأفراد من المعاش .

مادة ٦ : إذا كان المستحق المعاش قريباً يجب عليه نفقة شرعاً ولا يقوم بأدائها وجب مع ذلك صرف المعاش المستحق إليه وعلى المكتب المختص تكليف مستحق المعاش باتخاذ إجراءات مقاضاة هذا القريب خلال شهر وإلا جاز اسقاط المعاش عنه ، وعند صدور الحكم النهائي بفرض النفقة يوقف صرف المعاش كله أو بعضه تتبع لقيمة النفقة المقضي بها . وعلى الوزير وضع القواعد التي تبين مستوى الدخول التي يصبح معها القريب الملزم قادراً على النفقة ويراعى في ذلك عدد أفراد أسرة القريب ودخله ونفقات المعيشة السائدة وللوزير أن يعدل هذه القواعد كلما دعت الحاجة .

مادة ٧ : لا يجوز في جميع الأحوال أن يقل المعاش للأسرة عن ٢٥ ريالاً وللفرد عن ٢٠ ريالاً شهرياً .

الباب الثالث (إجراءات طلب المعاش وتقرير صرفه)

مادة ٨ : يقدم طلب المعاش إلى المكتب المختص الذي يقيم الطالب في دائنته على استمارته تعددها الوزارة .

مادة ٩ : يتولى الأطباء الحكوميون العاملون بالسلطنة الفحص الطبي المتخصص عليه في هذا القانون .

مادة ١٠ : يجري المكتب المختص دراسة شاملة لحالة طالب المعاش يقرر على ضوئها استحقاقه الطالب للمعاش ومبلاه أو رفض الطلب مع بيان أسباب الرفض ويرفع القرار إلى وكيل الوزارة للاعتماد على أن يتم خلال أربعة أشهر من تاريخ تقديم الطلب ويخطر الطالب بالقرار بالوسائل المتاحة .

مادة ١١ : يحق لطالب المعاش التظلم للوزير من القرار الصادر برفض طلبه أو من تحديد المبلغ المقرر له كمعاش وذلك خلال أسبوعين من تاريخ اخطاره بالقرار وعلى الوزير أن يبت في التظلم خلال شهر من تاريخ تقديم التظلم ويكون قراره نهائيا .

مادة ١٢ : يصدر الوزير لائحة بالإجراءات التي تتبع في صرف المعاشات .

مادة ١٣ : إذا اتضح للمكتب أن صاحب المعاش لا يحسن التصرف في معاشه لكبر سنه أو سوء حالته الصحية أو العقلية أو لغير ذلك من الأسباب جاز له أن يقرر صرف المعاش لأحد أفراد أسرته أو لشخص مؤمن ليتولى إنفاقه على المستحق وأسرته .

مادة ١٤ : يجب على صاحب المعاش أو وكيله أن يبلغ المكتب المختص بكل تغيير يطرأ على الحالة الاجتماعية أو الاقتصادية أو الصحية لصاحب المعاش أو أسرته بما يترتب عليه تعديل المعاش أو الغاؤه وفي حالة تغيير مقر الإقامة الدائم فعلى مستحق المعاش أو وكيله اخطار المكتب المختص بمقر إقامته الجديد .

مادة ١٥ : يقوم المكتب المختص بإجراء تتبع دوري شامل لظروف أصحاب المعاشات على الأقل عدد مرات المتابعة عن مرة واحدة في العام لمن يتسلمون استحقاقهم بانتظام وتزيد مرات المتابعة لمن يختلفون عن الاستلام .

مادة ١٦ : يصدر المكتب المختص قرارا باستمرار صرف المعاش أو تعديله أو الغائه على أساس تقارير المتابعة ويرفعه لوكيل الوزارة للاعتماد ، و يكون التعديل أو الالغاء اعتبارا من الشهر التالي للتاريخ الذي اكتشف فيه التغيير دون اخلال بنص المادة ٢٤ ويجوز التظلم من قرار التعديل أو الالغاء طبقا لأحكام المادة (١١) من هذا القانون .

مادة ١٧ : إذا توفي مستحق المعاش مخلفاً أرملة أو أكثر يستمر صرف المعاش حتى انقضاء العدة الشرعية لكل أرملة على حدة وأن لم يخلف أرامل فيعدل بعد بحث الوضع الجديد لمن بقى من أفراد أسرته طبقا لأحكام المادة (١٦) .

مادة ١٨ : اذا لم يتسلّم مستحق المعاش ما يستحقه لمدة ثلاثة شهور متصلة سقط حقه في المبلغ المستحق عنها فإذا استمر في عدم استلام المعاش لمدة ثلاثة شهور أخرى متصلة سقط حقه في المعاش مالم يكن لديه عذر قهري مقبول وبعد قيام المكتب المختص بمتابعة أسباب تخلفه والتحقق منها ، ولستحق المعاش حق التظلم من هذا الاسقاط على نحو ما نقدم في المادة (١١) .

مادة ١٩ : استثناء من الأحكام المتقدمة يجوز للوزير بناء على توصية المكتب المختص وفي حدود الميزانية المعتمدة أن يتخذ القرارات التالية :

(أ) صرف مساعدات نقية أو عينية مؤقتة إلى الأسر والأفراد المحتاجين الذين لا يصرف لهم معاش طبقاً للأحكام هذا القانون أو أي قانون آخر.

(ب) صرف مساعدات في الحالات الخاصة والطارئة .

(ج) صرف مساعدات في حالات الكوارث والنكبات الفردية والجماعية وغيرها .

(د) صرف معاشات لأسر الشهداء وأسر المصابين بسبب العمليات العسكرية .

وعلى الوزير اصدار لائحة تتضمن الحالات الخاصة والطارئة وبيان الأسس والقواعد والضوابط لصرف كافة المساعدات والمعاشات المشار إليها في هذا القانون وذلك بالتنسيق مع وزارة المالية .

مادة ٢٠ : ينشأ بالوزارة والمكاتب المختصة سجلات عامة تقييد بها البيانات الخاصة بالمعاشات والمساعدات التي تحصل عليها الأسر والأفراد وغير ذلك من البيانات الالزمة وفقاً للنظام الذي تضعه الوزارة .

الباب الرابع (التأهيل المهني - دور الرعاية الاجتماعية)

مادة ٢١ : للوزارة أن تنشئ المعاهد أو الهيئات الالزمة (بمعرفتها أو تحت اشرافها) لتوفير خدمات التأهيل المهني أو دور الرعاية الاجتماعية للفئات الخاصة التي تستدعي ظروفها ايواءهم بهذه الدور حيث تقدم اليهم الخدمات النوعية التي يحتاجون إليها و يكون القبول بهذه المعاهد والدور وما يقدم فيها من برامج وخدمات وفق الأوضاع والشروط التي يحددها الوزير .

مادة ٢٢ : تمنح المعاهد والهيئات المشار إليها بالمادة (٢١) لمن تم تأهيلهم شهادات توضح بها المهنة التي تم تأهيل المترح لها .

مادة ٢٣ : يجوز للمكتب المختص تكليف مستحقي المعاشات والمساعدات أو أفراد أسرهم بالالتحاق بأحد المعاهد والهيئات المنصوص عليها بالمادة (٢١) أو معاونتهم على القيام بعمل منتج

ترى أنه يناسب حالتهم فإذا رفض أحدهم ذلك بغير عذر مقبول تتخذ قبله الاجراءات التالية :

- (أ) اذا كان المكلف رب الأسرة يسقط المعاش بكماله .
 - (ب) اذا كان المكلف أحد أفراد الأسرة يسقط نصيبيه فقط من المعاش .
- ولمستحق المعاش حق التظلم من قرار الاسقاط أو التعديل وفقا لأحكام المادة (١١) من هذا القانون .

الباب الخامس (أحكام عامة)

مادة ٢٤ : اذا قدم طالب المعاش بيانات غير صحيحة - أو أخفى عمدا مصدرا من مصادر دخله أو تخلف عن التبليغ المنصوص عليه بال المادة (١٤) وكان من شأن ذلك حصوله على مبالغ لا يستحقها يوقف صرف المعاش أو جزء منه طيلة المدة التي تكفي لسداد المبلغ المنصرف بدون وجه حق ، وإذا اتضح عدم استحقاقه من البداية للمعاش تسترجع جميع المبالغ التي تكون قد صرفت له بدون وجه حق ، وللمكتب اتخاذ الاجراءات القانونية لتنفيذ ذلك بعد استنفاد الوسائل الودية .
ويجوز للوزير الاعفاء من سداد كل أو بعض هذه المبالغ وفقا لظروف كل حالة .

مادة ٢٥ : بالإضافة للعقوبات الواردة في أي قوانين أخرى لكافحة التسول والتشرد يعاقب بالحبس لمدة شهر كل من يضبط متسللا وهو يتلقى معاشا أو مساعدة بموجب هذا القانون ، وتكرر العقوبة بتكرار مرات الضبط .

مادة ٢٦ : تتحسب المدد والتواريف المنصوص عليها بهذا القانون طبقا للتقويم الميلادي .

«ملحق بفاتح المعاشات الشهرية»

قيمة المعاش بالريال	معاش الأسرة	قيمة المعاش بالريال	ترتيب أفراد الأسرة
٢٠	فرد واحد	٢٠	رب الأسرة أو العائل أو الفرد الأول
٢٥	أسرة من فرددين	٥	الفرد الثاني
٢٨	أسرة من ٣ أفراد	٣	الفرد الثالث
٣١	أسرة من ٤ أفراد	٣	الفرد الرابع
٣٤	أسرة من ٥ أفراد	٣	الفرد الخامس
٣٧	أسرة من ٦ أفراد	٣	الفرد السادس
٣٩	أسرة من ٧ أفراد	٢	الفرد السابع
٤١	أسرة من ٨ أفراد	٢	الفرد الثامن
٤٣	أسرة من ٩ أفراد	٢	الفرد التاسع
٤٥	أسرة من ١٠ أفراد	٢	الفرد العاشر